

٩ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٣ - تحث جميع الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية على توفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج العمل بصورة فعّالة ؛

٤ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن تواصل ، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، الاضطلاع بدورها الهام في مساعدة الدول في الجهود المبذولة لتحسين إدارة موارد مصايد الأسماك وتنميتها .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢٢٥/٣٩ - المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن التطورات الأخيرة في قانون البحار قد أتاحت فرصاً جديدة للدول وألقت عليها مسؤوليات جديدة وأنه تجرى حالياً إعادة دراسة وتكييف الأهداف والسياسات الوطنية والدولية لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها ،

وإذ تدرك أيضاً الأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٩٠) ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية الحاجة إلى تشجيع إدخال التحسينات على إنتاج وتوزيع جميع المنتجات الغذائية والزراعية ، بما في ذلك منتجات مصايد الأسماك ، وإلى رفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير عقد المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في روما في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ بغية تشجيع الاستغلال الأمثل للموارد السمكية العالمية من وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والتغذوية ، وزيادة إسهام مصايد الأسماك في الاعتماد الوطني على الذات فيما يتصل بالإنتاج الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي ، وتعزيز قدرة البلدان النامية فيما يتعلق بإدارة المصايد وتنميتها ، ودعم التعاون الدولي في ميدان مصايد الأسماك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية ذاتها ،

١ - تقرّ استراتيجية إدارة مصايد الأسماك وتنميتها وبرامج العمل التي تتصل بها والتي اعتمدها المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها^(١٩١) ؛

٢٢٦/٣٩ - بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٩٢) الذي أعده استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٦/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ عن بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

وإذ تشير إلى أن روح الثقة المتبادلة مكّنت من إنشاء الأمم المتحدة منذ قرابة ٤٠ سنة ،

واقتراناً منها بأن حالة الاقتصاد العالمي ، والاتجاهات السائدة فيه ، وكذلك تدهور المناخ الدولي ، تستوجب بذل جهود جديدة تهدف إلى تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

واقتراناً منها أيضاً بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية عالمية مستمرة إلا إذا حدث تحسّن في الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ، وهذا يعتمد ، في جملة أمور ، على إدخال تعديلات هيكلية على النظام المالي والتجاري الدولي وعلى تعزيز الثقة بين جميع الدول في علاقاتها الاقتصادية ،

وإذ تكرر قلقها إزاء أثر التوترات السياسية على التعاون الاقتصادي الدولي وإزاء تزايد الابتعاد عن الخطة المتعددة الأطراف للمبادلات الاقتصادية والمفاوضات بشأن القضايا الإنمائية الأساسية ،

١ - تدعو جميع الدول والهيئات والمنظمات المعنية التابعة للأمم المتحدة إلى مواصلة تبادل الآراء بشأن بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وبشأن الطرق والوسائل التي تمكّن من تعزيز تلك الثقة ؛

(١٩٠) انظر : الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، المجلد السابع عشر ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 84.V.3) ، A/CONF. 62/122 ، الوثيقة .

(١٩١) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي لإدارة مصايد الأسماك وتنميتها التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ، روما ، ٢٧ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ (روما ، ١٩٨٤) ، الصفحات من ١٨ إلى ٤٣ ومن ٥٢ إلى ٧٢ : وقد أُحيل إلى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمانة العامة (A/C. 2/39/6) .